

تونس في ماي 2020



الجمهورية التونسية

وزارة الطاقة والمناجم
والانتقال الطاقوي
-*-
الديوان

من وزير الطاقة والمناجم

والانتقال الطاقوي

33

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم الواردة على مصالحنا بتاريخ 28 أفريل 2020.

وبعد،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجه به النائب المحترم السيد فيصل التبيني حول مباشرة الأعوان العموميين لأنشطة لها علاقة بمهامهم في خرق للفصل 97 ثالثاً من المجلة الجزائرية يشرفني إفادتكم بأنه لم يتم التوقف على أية حالة لموظف عمومي تابع للوزارة تعاقد مع شركات خاضعة لإشرافها وناشطة في مجال النفط والمناجم خلافاً لمقتضيات التشريعات والتراتيب الجاري بها العمل في هذا المجال.

أما بخصوص أعوان المنشآت العمومية، فقد تم التوقف على حالة وحيدة لإطار سامي تابع لمنشأة عمومية واصل العمل بعد إحالته للتقاعد مع نفس المنشأة بمقتضى اتفاقية مساعدة convention d'assistance خلافاً للتراتيب. وتبين أن هذا الإخلال يعود لاعتماد تأويل خاطئ للقانون رغم ثبوت الحاجة للتعاقد المذكور اعتباراً لتعطل الانتدابات ووجود مهام جارية يتعين غلقها حسب ما أفادت به المنشأة المعنية.

هذا وستقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات المستوجبة لتسوية ومتابعة هذه الوضعية، كما تم تكليف التفقدية العامة بمواصلة التحري في موضوع سؤالكم بناء على ما تم توفيره من معطيات أولية من قبل الشركات واقترح الإجراءات المستوجبة في الغرض.

أما بخصوص الإجراءات المزمع اتخاذها لتلافي هذه الوضعيات، فسيقع توجيه منشور لكافة المؤسسات والمنشآت الراجعة بالنظر لوزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقوي قصد دعوتها إلى التقيد بالتراتب القانوني المنظمة لتعاطي الاعوان العموميين لأنشطة مهنية بمقابل مع اشتراط توفير الترخيص المسبق قبل الإذن بعقد أية نفقة أو صرف أية مستحقات بهذا العنوان.

وفي الختام، تقبلوا سيدي الرئيس، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام
وزير الطاقة والمناجم
والانتقال الطاقوي
الإمضاء: منجي مزروق